بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة العلوم والتكنلوجيا
كلية العلوم الإدارية
الدراسات العليا

خطة بحث

قائمة التدفقات النقدية
أهميتها وتحليلها وأثرها على اتخاذ القرارات
وكيفية إعدادها

تحت إشراف

الدكتور: رضا بن إبراهيم صالح

الباحث

مصطفى بن محمد غريب

1425 هـ - 2005م

مقدمة ونظرة تاريخية

يعتمد نجاح القرارات الإستثمارية والمالية على مدى توافر البيانات والمعلومات اللازمه لمتخذي هذه القرارات , ولهذا فهم بحاجة الى الحصول على البيانات والمعلومات والتي سوف تمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية الرشيدة . ويمكن الحصول على هذه المعلومات من مصادر متعددة إلا أن أهمها قائمة التدفقات النقدية . وخصوصاً إذا توافر فيها المصداقية والمستوى الجيد والعادل من الإفصاح عن تلك البيانات والمعلومات التي تلبي حاجات المستثمرين والممولين عند دراستهم للدخول في مشاريع ناجحة بحيث تكون هذه البيانات والمعلومات لاتقل عن الحد الأدنى المطلوب لمساعدتهم في إتخاذ قراراتهم بشكل رشيد . فالمعلومات والبيانات المالية ضرورية للمساعدة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية حيث تمكنهم من المفاضلة بين الإستثمارات المختلفة أو مايسمى البدائل المتاحة وأختيار البديل الأمثل بالنسبة لهم . فالمستثمرون يسعون للتعرف على قدرة المنشأة في الإيفاء بإلتزاماتها تجاه الغير من خلال البيانات والمعلومات المالية فهي تساعد على تقييم درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمر وكذلك تقييم التدفقات النقدية التي يمكن الحصول عليها في المستقبل .وأكدت العديد من الأبحاث على أن قائمة التدفقات النقدية تستطيع أن تلبي إحتياجات مستخدميها بل تعتبر كوسيلة مراجعة انتقادية إضافية ويمكن أن يستخدمها المحللون الماليون ، والمساهمون للكشف عن عدم انتظام الحسابات ، أو تضخم الأرباح ، أو الخلط بين المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية، ومعالجة الإيرادات المحصلة مقدما التى تخص فترات لاحقة على أنها إيرادات خاصة بالفترة . وقد شعر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في عام **1961**م بأهمية هذه القائمة , الأمر الذي دفعه الى دعم البحث في هذا المجال , والذي نتج عنه نشر دراسة تحت عنوان " تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال" وهنا ظهر ميلاد قائمة جديدة تسمى قائمة التدفقات النقدية وأصبحت هذه القائمة إحدى القوائم الخارجية الإلزامية بالنسبة للمنشآت الاقتصادية بجانب قائمه الدخل وقائمه المركز المالى وقائمه التغيرات فى حقوق الملكية (أو قائمه الأرباح المحتجزة آو قائمه توزيع الأرباح) ، وقد

حلت القائمة محل قائمه مصادر الأموال واستخداماتها ، ويعلق المحللون والمستثمرون والدائنون وغيرهم من العاملين والمهتمين بالدوائر المالية والاقتصادية أهمية كبيرة على قائمة التدفقات النقدية التى طالما طالبوا بأن تكون إحدى القوائم الهامة التى تبين مقدرة المنشأة على توليد النقدية ومدى مرونتها المالية ، ومقدار ما لديها من نقدية حرة تمكنها من التوسع وسداد القروض . وقبل ميلاد قائمة التدفقات النقدية كان يتم إعداد " قائمه مصادر الأموال واستخداماتها " وكانت هذه القائمة تبين التغيرات فى بنود قائمة المركز المالى للفترة التى تعبر عنها القوائم المالية ، حيث كان يتم إدراج الزيادة والنقص فى بنود المركز المالى فى هذه القائمة ، ويتم تحديد الزيادة والنقص عن طريق مقارنه أرصدة بنود قائمة المركز المالى فى نهاية السنة المالية الحالية مع رصيد بنود قائمه المركز المالى فى نهاية السنة المالية السابقه ، وفى البداية كانت تأخذ هذه القائمة شكل تحليل يطلق عليه قائمه " من أين أتت الأموال وأين ذهبت ثم تغير مسمى هذه القائمة الى " قائمة الأموال " ثم تغير المسمى الى" قائمة مصدر الأموال واستخدامها " ، ثم تغير مسمى هذه القائمة مرة أخرى الى " قائمة التغيرات فى المركز المالى " ، وبغض النظر عن تغير المسمى عدة مرات فان هذه القائمة كانت تبين التغيرات فى رأس المال العامل . وهنا نتساءل لماذا برز التحول المفاجئ الى الأساس النقدى فى مجال التقارير المالية ؟ أحد الأسباب الرئيسية أن المستثمرين والدائنين وغيرهم من العاملين والمهتمين بالدوائر المالية والاقتصادية أصبحوا اكثر اهتماما بالتدفقات النقدية للمنشأة بعد توسع المنشآت الاقتصادية فى الاقتراض من البنوك واللجؤ الى وسائل الائتمان الأخرى ، كما أن رجال البنوك بصفة خاصة أصبحوا يولون عناية فائقة لمقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية موجبة ولا يقصرون النظر على القدرة الكسبية للمنشأة فقط ، فهم يرون أن المحاسبة على أساس الاستحقاق بما تتضمنه من وسائل توزيع حكميه كثيرة للغاية مثل الضرائب المؤجلة ، والاستهلاك ، وتوزيع تكلفة الأصول غير الملموسة ، واستحقاق الإيرادات أصبحت بعيدة بصورة كبيره للغاية عن الأساس النقدى . السؤال الأكثر أهميه من بين الأسئلة التى يتم توجيهها من قبل رجال البنوك للمقترض المرتقب هو : ما هى نقطة التعادل النقدى للمنشأة ؟ أي متى تكون المنشأة

قادرة على مقابله احتياجات التشغيل النقدية من المتحصلات النقدية من عملائها ؟ وهو سؤال يتعذر الاجابه عليه فى حالة عدم وجود قائمه التدفقات النقدية ، فحتى يكون الائتمان الذى تمنحه البنوك لعملائها ائتمانا رصينا يجب أن لا يعتمد البنك على حجم أصول المنشأة فحسب كأساس لتحديد حجم الائتمان ومنحه للعميل ، وإنما يجب أن يعتمد أيضا وفى المقام الأول على مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية موجبة من نشاطها المعتاد تستخدم فى سداد القروض . ونظراً لأن القوائم المالية لا تأخذ فى الحسبان التضخم فان الكثيرين من رجال الأعمال والمستثمرين كانوا ينادون بضرورة توافر معيار اكثر تحديدا مثل التدفقات النقدية لتقييم أداء الشركة . وكما أشرنا أعلاه فإن قائمه مصادر الأموال واستخداماتها كانت تركز على مفهوم رأس المال العامل ، وهذا المفهوم لا يوفر معلومات لها نفس الأهمية عن السيولة والمرونة المالية كما هو الحال فى حاله إتباع الأساس النقدى ، إذ كثيرا ما يؤدى سوء الإدارة لكل من المخزون وحسابات العملاء والمدينين الى نقص فى السيولة لا تكشفه القائمة التى تركز على رأس المال العامل ، والإيضاح التقليدى لمثل هذه المشكلة هو حالة الشركة التى تبين رأس مال عامل مناسب من خلال قائمه مصادر الأموال واستخداماتها ولكن جزءا كبيرا من رأس المال العامل يكون مقيدا فى رقم ضخم من حسابات العملاء معدل دورانها منخفض للغاية بالاضافه الى مخزون كبير يتم تصريفه ببطء ، فحص التدفقات النقدية للشركة من أنشطة التشغيل فى هذه الحالة قد يبين النقص الهام فى السيولة وانعدام المرونة المالية اللتين قد تؤديان فى النهاية الى إفلاس الشركة . ومن الجدير ذكره بهذا الصدد ومن الأمور التى تثير الانتباه أن بعض منظمات الأعمال تبين قوائم نتائج أعمالها أرباحا سنه بعد أخرى ، فى الوقت الذى يتزايد فيه السحب على المكشوف من البنوك فى هذه الشركات سنه بعد أخرى وفى غياب قائمه التدفقات النقدية لا نستطيع الحكم من القوائم المالية السنوية لهذه الشركات – بصوره مباشرة –عما إذا كانت النقدية المتولدة من العمليات التى تمثل النشاط المعتاد للشركة قد مكنتها من سداد توزيعات الأرباح وسداد الضرائب المستحقة عليها أم أنها لجأت لمصادر أخرى للحصول على النقدية اللازمة لتوزيع الأرباح وسداد

الضرائب ، كما يكون من الصعب معرفة ما إذا كانت الشركة قد تمكنت من توفير النقدية اللازمة لخدمه الديون المستحقة عليها سنويا من النقدية المستمدة من نشاطها المعتاد أم إن الالتزام المقابل للأعباء السنوية لخدمة الديون قد تمت إضافته الى أصل الدين لعجز الشركة عن الوفاء بمصروفات خدمة الديون نقدا ، أضف الى هذا استحالة التعرف على نمط توليد واستخدام التدفقات النقدية فى حالة عدم إعداد قائمه التدفقات النقدية ، وهذا النمط من الأمور الهامة التى يجب أن تكون محل اعتبار عند تقييم الشركة ومعرفة مدى قدرتها المالية ، وعند تحليل مقدرتها على سداد أصل وأعباء القروض التى تحصل عليها وقدرتها على إجراء توزيعات نقدية ومدى احتمالات تعرضها فى المستقبل لأزمات السيولة . وفي عام **1987**م صدر المعيار المحاسبي رقم (**95**) الذي يسري على الشركات المساهمة الهادفة للربح والتي تتداول أسهمها في الأسواق المالية فقط . (معيار المحاسبة المالية **95** فقرة **151**). حيث حلت قائمة التدفقات النقدية محل القوائم السابقة وتم وضع قواعد وتعليمات للاسترشاد بها في حل قضايا المحاسبة والإفصاح عن المعلومات المالية الدورية. والحد الأدنى للمعلومات التي يجب أن يشتمل عليها التقرير الأولي المالي. (معيار **8** ، فقرة **7**). كما تبنى المعيار منهج تكامل الفترات الدورية حيث تعتبر الفترات مكملة لعام مالي كامل. (معيار **28** ، فقرة **9**). و إثبات الإيرادات عندما تكتسب خلال الفترة الأولية باتباع نفس الأسس المتبعة في إعداد القوائم المالية النسوية. (معيار **28** فقرة **11**). كما حث مجلس المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الشركات المساهمة على إصدار كل من قائمة الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية.(معيار **28** فقرة **33** ومعيار المحاسبة المالية **95** فقرة **151**)

فالباحث سوف يقوم بعرض الطرق التي تساعد متخذي القرارات على اختيار بدائلهم بالصورة العلمية الصحيحة حتى لا يتعرضون إلى خسائر متوقعه في المستقبل بإذن الله تعالى.

أهمية الدراسة

موجبات إفلاس الشركات المساهمة في العديد من الدول وخاصة في الدول المتقدمة .

الإتجاه نحو رسملة وتأجيل المصروفات .

عدم الأخذ بعين الإعتبار تأثيرات التضخم .

المستوى الرفيع والمتزايد الذي وصلت إليه العديد من الشركات المساهمة .

مشكلة الدراسة

هل قراءة أو استخدام القائمة الخاصة بالتدفقات النقدية لأي منشأة كانت سوف تساعد المستثمر أو الممول في معرفة وضع المنشأة التي سوف يتعامل معها ؟

و كيف يتم الوصول إلى اتخاذ القرار الحكيم ؟

وما هي المؤشرات التي لا بد له من استخدامها للوصول إلى النتيجة المرجوة ؟

قلق المستثمرين والمحللين الماليين بالنسبة لإستخدام أساس الإستحقاق المحاسبي , والذي لايعبر عن التدفقات النقدية للمشروع بالشكل المطلوب خصوصاً وأن المحاسبين يستخدمون طرق توزيع عديدة (مثل الضرائب المؤجلة , وإهلاك الأصول طويلة الأجل , وإطفاء الأصول غير الملموسة , وإستحقاقات الإيرادات والإعتراف بها وغيرها,. ونتيجة لذلك يحسب رقم صافي الدخل والذي في رأي المحللين الماليين لايعطي مؤشراً مقبولاً للقوة الإيرادية للمشروع . وبما أن القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية لاتأخذ أثار التضخم بعين الإعتبار , فقد قام العديد من المهتمين والأطراف المعنية بالبحث عن معيار أكثر واقعية مثل التدفق النقدي لتقييم نجاح الأنشطة التشغيلية أو فشلها .

أهداف الدراسة

تتركز أهمية أهداف هذه الدراسة في الوصول إلى أفضل الطرق التي تمكن متخذ القرار من الحكم على أي منشأة ويسعى الباحث من خلال هذه الدراسة التأكيد على هدف أساسي وهو أهمية إعداد قائمة

التدفقات النقدية وإيضاح مدى فائدة المعلومات التي أمكن إستنتاجها منها والتي تشير الى المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة الإقتصادية خلال فترة زمنية معينة . والهدف الثاني يتمثل بتزويد المعلومات على أساس نقدي بالنسبة للنشاطات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية للمنشأة وحسب رأي مجلس معايير المحاسبة المالية , إن المعلومات المعطاة في قائمة التدفقات النقدية إذا أستخدمت بالإضافة الى البيانات والمعلومات التي توفرها القوائم المالية الأخرى , مثل قائمة الدخل والميزانية وقائمة الأرباح والخسائر وقائمة المتاجرة والإيضاحات المتعلقة بهذه القوائم فإنها يمكن أن تساعد كلاً من المستثمرين والمقرضين والموردين وغيرهم لتقييم مايلي :

قدرة المنشأة على الوفاء بإلتزاماتها , ودفع حصص أرباح الأسهم وحاجتها للتمويل الخارجي .

قدرة المنشأة على توليد صافي تدفقات نقدية موجبة في المستقبل .

آثار العمليات الإستثمارية والتويلية والتشغيلية غير النقدية على المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة .

أسباب الإختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية المتعلقة بهذا الدخل .

استعراض المؤشرات التي تساعد متخذ القرار إلى الوصول إلى القرار الحكيم على ضوء قائمة التدفقات النقدية .

أسئلة الدراسة

في الإطار العام لمشكلة و أهداف الدراسة فإن الباحث سيحاول الإجابة على الأسئلة التالية :

- ما هي الفوائد الإيجابية من إعداد قائمة التدفقات النقدية ؟
- ما هي طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية ؟
- ماهي البيانات المطلوبة لإعداد قائمة التدفقات النقدية ؟

- ماهي العناصر التي لا بد من التركيز عليها و قراءتها بشكل دقيق ؟
- ما هي المؤشرات التي تستخدم لتقييم المنشأة ؟
- كيف حصلت المنشأة على النقدية وكيف أنفقتها ؟
- لمذا تعتبر قائمة التدفقات أكثر أهمية للمستثمرين والمحللين الماليين ؟

فروض الدراسة

تتبع مسار النقدية خلال الفترة المالية .

لماذا تم إستخدام النقدية خلال الفترة .

ماهو رصيد النقدية خلال الفترة .

كيف تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقليل نسبة المخاطرة .

منهج البحث

تم الإستعانة بأسلوب البحث الإجرائي , فتم تحديد المشكلة ووضع الفروض والوصول الى النتائج .

إجراءات الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة .

الأدوات والمقاييس المستخدمة .

الأساليب المستخدمة في إثبات الفروض .

مجتمع وعينة الدراسة

قام الباحث بإختيار مجتمع الدراسة وهو الشركة التي يعمل بها الباحث كمجتمع بحث وإختيار عدة سنوات من القوائم المالية لإعداد قائمة التدفقات النقدية .

الأدوات والمقاييس المستخدمة

قام الباحث من خلال الدراسة بالإعتماد على الأدوات التالية :

- ❖ دراسات تاريخية .
- ❖ قوائم مالية (ميزانيات وقائمة الدخل) للشركة التي يعمل بها الباحث وتحليلها .
- ❖ دراسة فوائد تحليل قائمة التدفقات النقدية والتأكيد على أهمية المعيار المحاسبي من خلال

مقاييس التدفقات النقدية

و تشمل هذه المقاييس ما يلي:

1ـ مقاييس جودة الربحية

و تتضمن هذه المقاييس ثلاثة مؤشرات هي:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيله = (التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية) / (متطلبات النقدية الأولية).

و يقصد ب(متطلبات النقدية الأولية) التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية و الفوائد المدفوعة و سداد الديون المستحقة .

مؤشر النقدية التشغيلية = (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية) / (صافي الدخل) .

نسبة التدفق النقدي = (التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية) / (صافي المبيعات).

2ـ مقاييس جودة السيولة

واهم مقاييس تقييم جودة السيولة هى :

نسبة تغطية النقدية = (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية) / (التدفقات النقدية الخارجة الضرورية من الأنشطة التمويلية و الاستثمارية) .

و تعكس هذه النسبة ما إذا كانت الشركة تنتج نقدية كافية لمقابلة حاجاتها الاستثمارية و التمويلية الضرورية، او ما إذا كانت تلجأ إلى التمويل بالاقتراض او بأدوات الملكية أو بكليهما 0

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية) / (الديون المستحقة السداد و مدفوعات التأجير).

و يعكس هذا المؤشر قدرة الشركة في إنتاج نقدية من أنشطتها الرئيسية كافية لمقابلة التزاماتها التمويلية الضرورية.

نسبة الفائدة المدفوعة = (الفوائد المدفوعة) / (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية)

و تعكس هذه النسبة مدى استنفاذ النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد فوائد القروض. وارتفاع هذه النسبة يجعل الشركة في حالة عدم تأكد و مجالا للتعرض لمشاكل السيولة .

3- مقاييس تقييم السياسات المالية للشركة

إن تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يمكن أن يعكس أداء الإدارة في مجال السياسات المالية، وذلك عن طريق قياس عدد من النسب و مقارنتها على عدد من السنوات. ومن أهم النسب في هذا الخصوص ، هي :

نسبة التوزيعات النقدية = (التوزيعات النقدية) / (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية)

و تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح ، و ما إذا كانت الشركة تنتج نقدية كافية من نشاطها الرئيسي لدفع هذه التوزيعات . و مقارنة هذه النسبة من سنة إلى أخرى يعطي مؤشرا عن مدى استمرار و استقرار التوزيعات.

نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات = (متحصلات الفوائد و التوزيعات) / (التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية).

و تعكس هذه النسبة مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية مقارنة بالتدفقات النقدية للشركة من أنشطتها الرئيسية.

نسبة الإنفاق الرأسمالي = (الإنفاق الرأسمالي) / (التدفقات النقدية الداخلة من إصدار الأسهم والقروض طويلة الأجل).

و تعكس هذه النسبة سياسة الإدارة في مدى مساهمة مصادر التمويل في الاستثمار في الموجودات الثابتة ، و انخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة الاستثمار في المخزون و زيادة الاستثمارات المالية ،و بذلك فإن هذه النسبة تعطي للمستثمرين و المقرضين مؤشرا عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل الإدارة .

الأساليب المستخدمة فى إثبات الفروض

إستخدم الباحث أسلوب دراسة الحالة لإثبات الفروض وتقويمها .

الاستنتاجات والخلاصة

تتضمن القرارات الاقتصادية اختيارات رشيدة من بين عدة بدائل تتطلب تضحيات حاضرة مقابل منافع محتملة مستقبلا و المستثمر أو المقرض يمكن أن يختار من بين عدة فرص تعطى منافع بقيم مختلفة و توقعات مختلفة و تضحيات (تكلفة) مختلفة و درجات من المخاطرة مختلفة و من بين هذه البدائل يكون الاختيار بين الشراء أو البيع أو الاحتفاظ بالاستثمار.

فالمستثمر أو المقرض عندما يتخذ القرار فانه يفاضل بين النقدية الحاضرة و النقدية المتوقعة مستقبلا و عادة ما يتوقع المستثمرون و المقرضون أن تزيد التدفقات النقديه المستقبلة الداخلة عند التدفقات النقدية الخارجة .لذلك فإن المستثمر في حقوق الملكية يتوقع أن تزيد التدفقات النقدية الداخلة من التوزيعات و

الزيادة الرأسمالية عند بيع الصك أو تحصيل قيمته في النهاية عن النقدية المدفوعة في شراء الصك أو تضحية معادلة . و بالمثل فإن المستثمر في السندات يتوقع أن تزيد التدفقات النقدية الداخلة مستقبلا (من الفوائد و تحصيل القيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق)عن النقدية المدفوعة في الحصول على الصك أو تضحية معادلة و بالمثل يتوقع المقرض نفس الشيء فالزيادة في كل حالة من الحالات السابقة هي العائد على الاستثمار أو العائد على الإقراض. و بوجه عام فإن العائد المتوقع يجب أن يكون مرتفعا بدرجة كافية لإقناع أو استمالة المستثمر أو المقرض كذلك فإن المستثمر يحاول التخلص من استثماراته إذا ما كان العائد ليس مرتفعا بدرجة كافية بالمقارنة بفرص الاستثمار البديلة . و على أي حال فإن التدفقات النقدية الدخلة فعلا من استثمار معين ربما تختلف عن التدفقات النقدية المتوقعة بدرجة كبيرة فقد تكون اكبر او اقل كما قد يحصل عليها المستثمر قبل أو بعد الوقت المتوقع ، كما قد لا يحصل المستثمر على أي شيء على الإطلاق و عدم التأكد من كمية و توقيت التدفقات النقدية الداخلة مستقبلا هو المخاطرة ، و كلما زاد عدم التأكد من مبالغ و توقيتات التدفقات النقدية كلما كان الاستثمار أو الإقراض اكثر مخاطرة .

ومما تقدم نستطيع أن نعرف أن قائمة التدفقات النقدية تساعد المعلومات التى تبينها قائمه التدفقات النقدية المستثمرين والدائنين وغيرهم على تقييم مايلى :

1. مقدرة المنشأة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية فى المستقبل .

الهدف الأول للقوائم المالية هو توفير معلومات تجعل من الممكن التنبؤ بقيمه ، وتوقيت ، وعنصر عدم التأكد بالتدفقات النقدية فى المستقبل . عن طريق فحص العلاقات بين بعض البنود مثل المبيعات وصافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ، أو صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والزيادة أو النقص فى النقدية ، يكون من الممكن عمل تنبؤات أفضل لقيمه ، وتوقيت ، وعنصر عدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية مما يكون متاحا باستخدام بيانات يتم استخراجها وفقا لأساس الاستحقاق .

2. مقدرة المنشأة الاقتصادية على إجراء توزيعات للأرباح ومقابله الالتزامات.

يمكن القول ببساطه أن الشركة التى لا يكون لديها نقدية كافيه لا يمكنها سداد أجور العاملين بها أو تسويه الديون المستحقة عليها ، أو إجراء توزيعات للأرباح أو الحصول على معدات وآلات . قائمه التدفقات النقدية تبين كيف استخدمت النقدية ومن أين أتت . يجب أن يكون أرباب الأعمال ، والدائنون ، والمساهمون ، والعملاء ، مهتمين بصفة خاصة بهذه القائمة لأنها هى القائمة الوحيدة التى تبين التدفقات النقدية للشركة .

3. أسباب الاختلاف بين صافى الدخل وصافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل .

يعتبر رقم صافى الدخل هاما لأنه يوفر معلومات عن نجاح أو إخفاق الشركة من فترة لأخرى ، ولكن بعض الناس يتحفظون على صافى الربح المستخرج وفقا لأساس الاستحقاق لأنه يجب إجراء تقديرات للوصول الى هذا الرقم ، ونتيجة لذلك كثيرا ما تكون قابليه الاعتماد على هذا الرقم محل جدل ، ولكن الوضع ليس كذلك بالنسبة للنقدية ، وبالتالى يرغب الكثيرون من قارئي القوائم المالية فى معرفة أسباب الاختلاف بين صافى الدخل وصافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل . وبالتالى يمكنهم التأكد بأنفسهم من مدى امكانيه الاعتماد على رقم صافى الربح .

4. عمليات الاستثمار والتمويل النقدية وغير النقدية خلال الفترة .

عن طريق فحص عمليات الاستثمار للشركة (شراء وبيع الأصول بخلاف منتجات الشركة والسلع التى تتاجر فيها) وعملياتها التمويليه (الاقتراض ، وسداد القروض ، والاستثمارات من قبل أصحاب الملكية والتوزيعات على المساهمين) يمكن لقارئ القائمة المالية أن يتفهم بصوره افضل

لماذا زادت أو انخفضت الأصول والخصوم خلال الفترة . على سبيل المثال يمكن الاجابه على الاسئله التالية :

كيف أمكن زيادة النقدية مع أن نتيجة الفترة تمثل خسارة ؟

كيف استخدمت حصيلة إصدار السندات ؟

كيف تم تمويل التوسعات فى المصنع والآلات ؟

لماذا لم يتم زيادة الأرباح الموزعة ؟

ما هو مقدار الأموال المقترضة خلال الفترة ؟

هل التدفق النقدى من أنشطة التشغيل أكبر أم أقل من صافى الدخل ؟

5. تقييم السيولة واليسر المالى والمرونة المالية .

يشير تعبير السيولة الى الاقتراب من النقدية لكل من الأصول والخصوم **nearness to cash** (أى طول الفترة التى يستغرقها تحويل الاصول الى نقدية ، وطول الفترة اللازمة لتوفير النقدية اللازمة لسداد الخصوم) ، ويقصد باليسر المالى (العكس هو العثر المالى) قدره الشركة على سداد ديونها ومقابله مدفوعاتها عند الاستحقاق ، والمرونة المالية هى مقدرة الشركة للاستجابة والتكييف مع الظروف المالية غير المواتية ، والاحتياجات الفجائية والفرص غير المتوقعة .

وتعتبر قائمه التدفقات النقدية مفيدة للغاية فى تقييم مدى اليسر المالى والسيولة فى الشركة ومعرفة مدى مرونتها المالية .

مراجع الدراسة

1- د/ أحمد الخطيب – الموازنات أداة فعالة لتخطيط الرقابة – **1988**م .

2- د/ محمود سبع – التصميم المحاسبي على مستوى المشروع –دار النهضة **1972**م .

3- د/ عبد الحميد مانع علي الصبيح – المحاسب الإدارية – صنعاء – الأمين للنشر – صنعاء **2003**م

4- د/ أحمد رجب عبدالعال – المحاسبة الإدارية –كلية التجارة – جامعة الإسكندرية – الناشر مؤسسة شباب الجامعة **1974**م

5- د/ أحمد محمد زامل – المحاسبة الإدارية مع تطبيق الحاسب الآلي – معهد الإدارة العامة – الرياض – **2000**م .

6- عبد الرحيم ، علي، العادلي، يوسف عوض، العظمة، محمد أحمد، (**1990**) أساليب التكاليف والمحاسبة الإدارية ، ذات السلاسل – الكويت.

7- الفضل , مؤيد بن محمد بن علي , " أهمية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية في التقارير المالية " , مجلة الإداري , العدد **77** يونيو **1999** م .

8- القوائم المالية وقياسها المحاسبي **2** ديسمبر **1976**م , ستانفورد , كونكتيكت .

9- الوايل , وايل بن علي , " المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية : دراسة تحليلية مقارنة بالقياس الى الأرباح الأستحقاقية " , مجلة الإدارة العامة, المجلد السادس والثلاثون, العدد الثاني , أغسطس **1996** .